A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/WG.6/1/IND/1
6 March 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الأولى
جنيف، ٧-١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

التقارير الوطنية المقدمة بمقتضى الفقرة ١٥(أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/١*

الهند

* هذه الوثيقة لم تحرّر رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة في الأمم المتحدة.

(A) GE.08-11241 190308 190308

تقرير الهند

الاستعراض الدوري الشامل

تصدير

يتوخى تقرير الهند بموجب آلية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للاستعراض الدوري الشامل إعطاء نُبذة عن الكيفية التي يُنبئ بها التعدد واحترام التنوع عن كافة مظاهر السياسة والمجتمع في أكبر ديمقراطية في العالم. وإلى جانب الكفاح في سبيل الحرية، الذي كان هدفه إعمال حقوق الإنسان لشعب الهند في أن يعيش في حرية وبكرامة، كانت عملية إصلاح اجتماعي جارية مجراها أيضاً لجعل المرأة وقطاعات المجتمع المحرومة تسير في اتجاه التيار الرئيسي. وقد تضافرت هاتان العمليتان وتجسّدتا في الدستور الهندي الذي أصبح ساري المفعول في عام ١٩٥٠، أي بعد مرور أقل من ثلاث سنوات على نيل الاستقلال. وإن هذا الدستور التطلُّعي يجسِّد الكفاح في سبيل الحرية في جوهره ويعكس سجية التعدُّد والتسامح التي ابتعثها مجتمع متعدد الدين ومتعدد الثقافة ومتعدد اللغة ومتعدد العرق.

٢- وإن الالتزام بالتعدُّدية والتسامح متواصل وينمّ عن جميع مظاهر الدستور الهندي. فالدستور الهندي من أطول الدساتير عمراً في العالم وهو مستلهَم ليس فقط من خصوبة تجربتنا في استيعاب أديان وثقافات عديدة على مر العصور والدهور، وإنما هو أيضاً مستوحي من الدساتير الديمقراطية الرائدة في العالم المعاصر ومن الأمم المتحدة المتكوِّنة.

٣- وقد واجهت الهند، التي كان تعداد سكانها يقارب ٣٥٠ مليون نسمة إبَّان الاستقلال في عام ١٩٤٧، تحديات ولا كل التحدّيات. كانت توجد فيها ٦٠٠ ولاية أميرية، علاوة على المناطق المعروفة بالهند البريطانية والتي لزِم إدماجها. وكان اقتصاد الهند اقتصاداً زراعياً، في المقام الأول، تنقصه الصناعات ومرهوناً بالاستيراد لسد حاجياته الرئيسية. وكان معدل الأمية يبلغ حوالي ١٨ في المائة. وفي العقود القليلة الأولى، أعطيت الأولوية لبناء القدرة البشرية والصناعية تمشياً مع احتياجات وأولويات الأمة. تلكم هي البيئة المحيطة التي بدأت الهند على خلفيتها رحلتها كديمقراطية لضمان الحقوق الأساسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها.

٤- وإننا فخورون بأن عدة تدابير قد تكرَّست، في تلك الأيام الأولى من استقلالنا، في الدستور الذي مكَّن الهند من الازدهار كديمقراطية قرابة ستة عقود ومن الحفاظ على تقاليدها الآدمية وهي تواجِه العديد من التحديات. واحتلت الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأساسية مكانة مرموقة في الدستور وباتت مناراً تهتدي به الزعامة السياسية ذات المشارب والألوان المختلفة طوال نصف قرن من الزمن.

المنهجية

٥- اتُّبعت على العموم، في إعداد تقرير الهند بمقتضى الاستعراض الدوري الشامل، المبادئ التوجيهية العامة لتحضير المعلومات المبيَّنة في مقرر مجلس حقوق الإنسان ١٠٢/٦ المعتمَد في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ كمتابعة لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥.

٦- وساهمت جميع وزارات وإدارات حكومة الهند في إعداد التقرير مع أصحاب المصالح، بما في ذلك معاهد حقوق الإنسان الوطنية والولائية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان وما يتصل بها من مظاهر. وعُقِدت عدة اجتماعات ضمت وزارة الداخلية ووزارة العدالة الاجتماعية والتمكين ووزارة شؤون الأقليات ووزارة شؤون المستهلكين والتوزيع الغذائي والعام ووزارة الصحة والرفاهية الأُسرية ووزارة الإسكان والتخفيف من الفقر الحضري ووزارة تنمية الموارد البشرية ووزارة العمل والتوظيف ووزارة القانون والعدل ووزارة الحكم الذاتي القروي (البانشاياتي راج) ووزارة التنمية الريفية ووزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج ووزارة الشؤون القبلية ووزارة النهوض بالمرأة والطفل. وأُجريت عدة مشاورات مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

٧- كما أُجريت عملية تشاورية واسعة مع أصحاب المصلحة الذين تشكّلوا من عدة منظمات غير حكومية منخرطة في أنشطة لها علاقة بحقوق الإنسان إلى جانب وزارات في حكومة الهند. وجرى تبادل حرّ لوجهات النظر والاقتراحات والمعلومات المتعلقة بحماية وتنفيذ حقوق الإنسان، مما أعان على استخراج ملامح التقرير الوطني.

٨- وقد حيكَت مع بعض كل تلك المعلومات التي جُمِّعت في أعقاب عملية تشاورية جد دقيقة وطويلة فيما بين الوزارات والمعاهد الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية. وعلى هذا النحو، استُنبِط تقرير وطني يعكس العملية التشاورية العريضة المضطلع بها.

التقرير

٩- الهند موطن لما يربو على بليون نسمة. والمجتمع الهندي نتاج عقود من استيعاب شتى الشعوب والمجموعات الإثنية. وللهند مجتمع جامِع ومفتوح ومتعدِّد الثقافات والأعراق واللغات تطبعه تعددية منقطعة النظير.

١٠- وإن الهند هي سابع أكبر بلد في العالم تغطي مساحته ٣,٣ مليون كيلومتر مربع. فهي شبه جزيرة في حد ذاتها ممتدة من جبال الهيملايا المكسوَّة بالثلوج إلى الغابات الاستوائية المطيرة الواقعة في الجنوب. وتحتل الهند رقعة نسبتها ٢,٤ في المائة من المساحة السطحية العالمية تحمل وتتحمَّل ١٦,٧ في المائة من سكان العالم. وللهند ١٨ لغة رئيسية. كما أن أكثر من ١ ٦٥٠ لهجة مستعمَلة في طول البلاد وعرضها.

١١- وقد تشكّلت ثمان وعشرون ولاية وسبعة أقاليم اتحادية جاعلةً من الهند حكماً سياسياً فيدرالياً. وفي الهند ٦٠٤ مقاطعة و٥٩٦ ٦٣٨ قرية. وليست الهند، بما لها من ممثلين محليين منتَخَبين في *البانشايات*، وهي وحدات الحكم الذاتي المحلي على مستوى القرية، أكبر ديمقراطية في العالم بل فحسب، إنها أيضاً أكثر ديمقراطياته تمثيلاً فيه. كما أن الهند هي البلد الوحيد الذي يضمن أن يكون من بين ٣ ملايين من المسؤولين المنتَخَبين أكثر من مليون من النساء. وفي الانتخابات الوطنية لعام ٢٠٠٤ تجاوز عدد الناخبين ٦٦٨ مليوناً، صوَّتوا في ٠٠٠ ٨٠٠ مركز اقتراع منتشرة عبر شتى المناطق الجغرافية والمناخية.

١٢- ويلزم النظر إلى حقوق الإنسان في الهند على خلفية هذه المقوِّمات الاجتماعية والثقافية المتنوعة وحتميات تنمية البلد وكذا كونه واجه طيلة عقدين نقمة الإرهاب الذي يلقى الدعم والعون من الخارج. وفي وجه التحديات والضغوطات والمعضلات، ما فتئ يطبع نهج الهند إزاء حماية حقوق الإنسان والنهوض بها طابع المجهود الكلي والتعددي.

١٣- وإن إطار هذا المجهود مستمَد من دستور الهند، الذي ينص على انتهاج حكم سياسي سيادي وعلماني وديمقراطي واشتراكي ويخوِّل لكل مواطن من الهند يناهز عمره ١٨ سنة حق التصويت. وإن حقوق الإنسان والحريات الأساسية المتعارَف عليها مضمونة بدون تمييز لكل مواطني الهند، التي شاركت بنشاط في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١٤- وإن الحقوق الأساسية والمبادئ الموجهة لسياسة الدولة المكرسة في الدستور الهندي تمثل إعلان الشعب الهندي التزامه الوطيد بلبّ القيم والحقوق والمسؤوليات الإنسانية. كما أن الدستور الهندي والشرائع المختلفة المتمحورة حول الحقوق لا توفر الإطار السياساتي والمؤسساتي لحماية حقوق الإنسان فحسب، بل إنها تيسِّر على المؤسسات المعنية الوفاء بمسؤولياتها.

١٥- ويتيح الدستور لكافة المواطنين، فرادى وجماعات، الحريات الأساسية التي تخضع للمقاضاة والمصونة في شكل ست فئات عريضة من حقوق الإنسان، ألا وهي:

- الحق في المساواة، بما في ذلك التساوي أمام القانون وحظر التمييز على أساس الدين أو العرق أو الطائفة الطبقية أو الجنس أو مسقط الرأس وتكافؤ الفرص في أمور الاستخدام؛
- والحق في حرية الكلام والتعبير؛ والتجمع؛ وتكوين الجمعيات أو النقابات؛ والتنقل؛ والإقامة؛ والحق في ممارسة أية مهنة أو صنعة؛
- والحق في الأمان من الاستغلال، مع تحريم كافة أشكال السخرة وشغل الأطفال والاتجار بالبشر؛
- والحق في حرية الضمير واعتناق الدين وممارسته والدعوة إليه بحرية؛
- وحق أي قطاع من المواطنين في صون ثقافتهم أو لغتهم أو كتابتهم وحق الأقليات في إقامة وإدارة مؤسسات تعليمية من اختيارهما؛
- والحق في الاحتكام إلى الدستور من أجل إعمال الحقوق الأساسية.

وإن دعامة جميع الحقوق الأساسية موجودة في المادة ٢١، التي تنص على ألا يُحرم أي شخص من حياته أو حريته، اللهم إلا وفقاً للإجراء الذي يحدده القانون.

١٦- ويرسم الدستور بعض المبادئ الموجهة لسياسة الدولة والتي، وإن لم تكن قابلة للتقاضي، فهي "أساسية لحكم البلد" ومن واجب الدولة أن تطبق تلك المبادئ في صوغ القوانين.

- المساواة أمام القضاء والمعونة القانونية المجانية؛
- وتنظيم *البانشايات* القروية (الحكومات المحلية)؛
- والحق في العمل والتعليم والمساعدة العمومية في حالات معينة؛
- وإتاحة ظروف عمل عادلة وإنسانية وإسعاف الأمهات؛

- والأجور المعيشية للعمال؛
- واشتراك العمال في تدبير شؤون الصناعات؛
- وقانون مدني موحد لجميع المواطنين؛
- وإتاحة التعليم المجاني والإلزامي للأطفال؛
- وتعزيز المصالح التعليمية والاقتصادية للطوائف الطبقية المجدولة والقبائل المجدولة وشرائح أخرى أضعف؛
- وواجب الدولة في رفع مستوى التغذية ومستوى المعيشة وفي تحسين الصحة العامة؛
- وتنظيم الزراعة وتربية الحيوانات؛
- وحماية البيئة وتحسينها وصيانة الغابات والحياة البرية؛
- وحماية الآثار التاريخية والأماكن والأشياء ذات الأهمية الوطنية؛
- وفصل الجهاز القضائي عن الجهاز التنفيذي؛
- وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

١٧- وتشمل الضمانات المؤسسية للحقوق المكرسة في الدستور وجود جهاز قضائي مستقل وفصل الوظائف القضائية عن الوظائف التنفيذية. كما أن التشريع في الهند خاضع لاستعراضه من قِبل المحاكم فيما يخص دستوريته، ومزاولة السلطة التنفيذية تخضع لأشكال مختلفة من الاستعراض القضائي. وإذا حدث أن انتُهكت حقوق أساسية للفرد، فإن أعلى محكمة في البلاد، وهي المحكمة العليا، يمكن الالتجاء إليها.

١٨- وقد أوجدت المحكمة العليا أيضاً، حرصاً منها على حقوق الإنسان، نظاماً للمنازعات جد متقدم لخدمة المصلحة العامة. أما المبادرات القضائية المُتخذة في هذا المضمار في ثمانينات القرن العشرين، فقد غدت الأساس للانتصاف في حالات الخرق الخطير لحقوق الإنسان. وباستطاعة أي فرد يسلّط الأضواء أو مجموعة من الأفراد تسلطها على مسألة تهم الجمهور، لأغراض التذرع بالولاية القضائية للمحكمة العليا، اللجوء إليها وأيضاً إلى المحاكم العليا في الولايات. وفي خضم هذه العملية، استُنبط عدد وافر من الاجتهادات الشرعية بشأن مسائل مثل حقوق المسجونين، والسخرة والحق في بيئة نظيفة والعنف أثناء الاحتجاز. وقد اعترفت المحكمة العليا أيضاً بإمكانية التقاضي بشأن حقوق اقتصادية واجتماعية حيوية، بتأويلها "الحق في الحياة" على أنه يعني الحق في حياة كريمة.

١٩- وفيما يخص الهياكل الإدارية، أُنشئت إدارات منفصلة في المركز وفي الولايات من أجل تنمية المرأة والطفل، والعدالة الاجتماعية، والصحة والتعليم والعمل، مع التشديد على حقوق المواطنين. واحتُفظ بعدد من الخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة ونظام التوزيع العام للغذاء، في القطاع العام بغية ضمان امتداده عبر كافة قطاعات السكان.

٢٠- وأنشئ عدد من المؤسسات من نوع مصلحة المظالم لكي تكون بمثابة "الرقيب". وقد أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سنة ١٩٩٣. وإن مركز وشروط خدمة رئيس تلك اللجنة هي نفس مركز وشروط خدمة رئيس المحكمة العليا ولأعضاء اللجنة ما لقضاة المحكمة العليا من مركز وشروط خدمة. هكذا، فإن استقلال

اللجنة المذكورة يُتوقع له أن يكون نفس استقلال المحكمة العليا في الهند. ويعين الرئيس والأعضاء بناءً على توصيات لجنة رفيعة المستوى، متوازنة سياسياً. وللجنة جناح تحقيق مستقل خاص بها تُساؤله اللجنة وحدها.

٢١- وتقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدور كبير في وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، ستشمل قضايا مثل الحق في الصحة والتعليم والأمن الغذائي والسكن والعدالة المتعلقة بالوصاية، والاتجار بالنساء والأطفال. ويجري استنباط مقاييس مرجعية ومعها مؤشرات تقييمية للتمكن من إعداد خريطة طريق محددة المعالم.

٢٢- وقد أنشئت أيضاً عدة لجان وطنية من أجل المرأة والأقليات والطوائف الطبقية المجدولة والقبائل المجدولة، رؤساؤها أعضاء يعتبر في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. كما أنشأت الحكومة اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل واللجنة الوطنية للقبائل البدوية وشبه البدوية غير المبلّغ عنها واللجنة الوطنية للطبقات المتخلفة ومفوضاً رئيساً لذوي الإعاقة. وعلاوة على ذلك، شكلت ١٨ ولاية في الهند لجاناً ولائية لحقوق الإنسان والمزيد منها آتٍ. وشكلت عدة ولايات أيضاً لجان ولايات للطوائف الطبقية المجدولة والقبائل المجدولة والمرأة والأقليات.

٢٣- واعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان المقصود بها زيادة التوعية بحقوق الإنسان في أوساط كل قطاعات المجتمع. وقد حُددت مجموعات مستهدفة معينة كالمدارس والكليات والجامعات. ويُوعَّى أيضاً المسؤولون الحكوميون وأفراد القوات المسلحة وموظفو السجون والمستشارون القانونيون بمسألة حماية حقوق الإنسان. وقد أدرجت دروس عن حقوق الإنسان كجزء من التدريب في أكاديمية الشرطة الوطنية للإعداد المهني المتخصص، في حيدر أباد، وفي كليات تدريب الشرطة. وبغية زيادة تحسيس الجيش الهندي، يعيَّن ضباط برتبة عقيد في شتى المقارّ لرصد الحالات المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد بدأ التدريب على حقوق الإنسان يخلِّف أثراً حميداً ونُقِّحت وحُسِّنت إجراءات التشغيل المعيارية. وهذا ما ينعكس في تناقص الشكاوى من انتهاكات حقوق الإنسان الصادرة من مناطق التمرّد.

٢٤- وعلاوة على الإطار المؤسسي والإداري الذي أقامته الحكومة لنشر وحماية حقوق الإنسان، للهند تقليد عريق من حيث العمل غير الحكومي والطوعي. فما يقدَّر بـ ٠٠٠ ٢٥ منظمة غير حكومية أهلية تشتغل في الهند. وللهند أيضاً تقليد راسخ من حيث المنظمات الشعبية المبنية على المجتمعات المحلية.

٢٥- وتمارس وسائط الإعلام في الهند، الإذاعية منها والتلفزية والطباعية، كامل حرية التعبير وتغطية الأحداث والقضايا. كما أن أهم قنوات الهند الإذاعية والتلفزية، وهما إذاعة عموم الهند والدوردارشان، يديرهما جهاز مستقل مكوَّن من شخصيات بارزة تشكِّل مجلس براسار بهاراتي. ويبث عدد كبير من القنوات العاملة على مدار الساعة وكذا القنوات الترفيهية، البرامج في أرجاء البلاد بحرية عن طريق الساتل. أما الصحف والمجلات في الهند، فهي مستقلة وملك للخواص إلى حد كبير. ويُنشَر ما يفوق ٦٠٠ ٥ صحيفة، منها ١٥٠ مطبوعاً رئيسياً، يومياً في ما يربو على ١٠٠ لغة. كما تُنشَر حوالي ٠٠٠ ٤٠ دورية، بعضها متخصص في شتى المواضيع لكن معظمها موضع الاهتمام العام.

٢٦- والهند موطن لجميع أديان العالم تقريباً وإن كانت العلمنة ركناً رئيساً من أركان مذهب الدستور الهندي والنظام السياسي. ولكل ملّة الحق في إقامة مؤسسات للأغراض الدينية والتعليمية والخيرية والحفاظ عليها، وفي

تدبير شؤونها الخاصة في أمور الدين، وامتلاك واقتناء الممتلكات وإدارة تلك الممتلكات طبقاً للقانون. ولا تلقَّن أية تعليمات في أية مؤسسة تعليمية تُصرف عليها أموال الدولة كلياً ولا يجوز إرغام أي شخص يتردد على أية مؤسسة تعليمية تعترف بها الدولة أو تتلقى معونة من أموال الدولة على المشاركة في أي تدريس ديني بلا رضاه. وإن الناس جميعاً سواسية في الحق في حرية الضمير والحق في اعتناق الدين وممارسته والدعوة إليه بحرية. وللمواطنين القاطنين في الهند الحق في الاحتفاظ بلغتهم أو كتابتهم أو ثقافتهم المتميزة.

٢٧- وقد أضحت لجنة الأقليات المُنشأة في عام ١٩٧٨ هيئة قانونية في عام ١٩٩٣ وأعيدت تسميتها فأصبحت اللجنة الوطنية للأقليات. وتمتلك اللجنة سلطات قانونية واسعة من أجل التنفيذ الفعال للضمانات المنصوص عليها في الدستور قصد حماية مصالح الأقليات وتقديم التوصيات من هذا القبيل إلى الحكومة المركزية وحكومات الولايات. وتنظر اللجنة في رفاهية الأقليات وتملك السلطات اللازمة لبحث الشكاوى المحددة فيما يتعلق بالحرمان من حقوق وضمانات الأقليات. إنها في آن معاً جهاز للرصد وتحديد المعايير ولها سلطات تخوِّل لها تلقّي الشكاوى.

٢٨- وقد أبلغت حكومة الهند يوم ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ عن خمس طوائف دينية، وهم المسلمون والمسيحيون والسيخيون والزرادشتيون (البَارْسيون)، على أنهم أقلية. وكُوِّنت الهيئة الوطنية المعنية بالتنمية والمالية للأقليات في عام ١٩٩٤ بهدف تشجيع الأنشطة الاقتصادية لدى القطاعات المتخلفة من الأقليات المبلّغ عنها. ولبلوغ هدفها، توفِّر الهيئة موارد مالية من أجل أنشطة العمل الحر لمستفيدين مؤهلين، منتمين لطوائف الأقليات، لهم دخل عائلي يقل عن ضعف خط الفقر.

٢٩- وأُنشئت وزارة جديدة للأقليات في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ لضمان اتِّباع منهج أكثر تركيزاً حيال المسائل المتصلة بالأقليات ولتسهيل رسم سياسة إجمالية وتخطيط وتنسيق وتقييم واستعراض الإطار التنظيمي والبرامج الإنمائية لصالح طوائف الأقليات. وأُعلِن، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، البرنامج الجديد لرئيس الوزراء المكوَّن من ١٥ نقطة. وهناك هدف هام يرمي إليه البرنامج الجديد هو ضمان بلوغ الفوائد المجنية من شتى الخطط الحكومية من أجل المحرومين إلى القطاعات المعوزة من طوائف الأقليات.

٣٠- وشرعت الهند في برنامج للعمل الإيجابي لعلّه لا مثيل له حجماً وبُعداً في تاريخ البشرية. ويتضمن الجزء الثالث من الدستور الهندي الذي يتناول الحقوق الأساسية أحكاماً بعيدة الأثر لمحاربة جميع أشكال التمييز، ولا سيما ما هو مبني منها على النظام الطبقي. ومن الأمور التي تتضمنها أحكام الدستور هذه، التي يمكن التقاضي بشأنها، المساواة أمام القانون أو الحماية المتكافئة بالقوانين، وعدم التمييز ضد أي مواطن فقط لأسباب الدين أو العرق أو الطائفة الطبقية أو الجنس أو مكان الولادة أو أي منها، وحكم خاص للنهوض بأية طبقة من المواطنين متخلفة اجتماعياً وتعليمياً وكذا الطوائف الطبقية المجدولة والقبائل المجدولة، والقيام بعمل إيجابي عن طريق تخصيص مناصب أو وظائف من أجل أية طبقة متخلفة من المواطنين يكون من رأي الدولة أنها غير ممثَّلة تمثيلاً كافياً في دوائر الدولة، وإلغاء "المنبوذية".

٣١- وإعمالاً للضمانات المكرّسة في أحكام الدستور، سُنّت تشكيلة معتبرة من التدابير التشريعية لإنهاء التمييز ضد الطوائف الطبقية المجدولة والقبائل المجدولة. كما أن المادة ١٧ من دستور الهند ألغت ممارسة النبذ وتدعيماً لهذا

الحكم سُنّ، في عام ١٩٥٥، قانون حماية الحقوق المدنية. وينص هذا القانون على المعاقبة على النبذ. ويجري تنفيذ عدة خطط وبرامج من أجل التنمية الاجتماعية الاقتصادية والتعليمية للطوائف الطبقية المجدولة والقبائل المجدولة.

٣٢- وإن التمثيل السياسي مضمون للطوائف الطبقية المجدولة والقبائل المجدولة عن طريق الاحتفاظ بعدد متناسب من المقاعد في الأجهزة التشريعية المنتخَبة، المتراوحة من البرلمان إلى المجالس القروية. وللتغلب على النتائج التراكمية للتمييز في الماضي، استهلّت الحكومة برنامجاً لـ "التمييز التعويضي" يخصص ١٥ في المائة من كافة وظائف الحكومة المركزية للطوائف الطبقية المجدولة و٧,٥ في المائة من تلك الوظائف لأعضاء القبائل المجدولة. وجرت حجوزات مماثلة من أجل العمل على مستوى الولاية، كما شملت الحجوزات القبول في الكليات والجامعات. وعلاوة على ذلك، أُدرجت اعتمادات خاصة بالطوائف الطبقية المجدولة والقبائل المجدولة في برامج الإسكان والتخفيف من الفقر والخطط الإيوائية.

٣٣- وتتشكل الهند بكل حذافيرها من سكان قبليين متنوعين. ويحتوي دستور الهند على عدة أحكام خاصة من أجل تشجيع المصلحة التعليمية والاقتصادية للقبائل المجدولة وحمايتها من الظلم الاجتماعي ومن جميع أشكال الاستغلال. ويمكّن الجدول الخامس حاكم أية ولاية من تعليق أي قانون للبرلمان أو لهيئة تشريعية ولائية إذا رأى أنه ليس في صالح القبائل المجدولة. ويستطيع أن يفعل ذلك حتى بأثر رجعي. ولا وجود لمثل هذا المظهر في أي دستور آخر. ويمكِّن الجدول السادس من تكوين جهاز مستقل على مستوى المقاطعة حيثما توجد نسبة كبيرة من الجماعات القبلية. وقد صيغت هذه الخطة الفريدة خصيصاً لبعض الولايات الواقعة في منطقة الشمال الشرقي.

٣٤- واعتُمدت استراتيجية الخطة الفرعية القبلية من أجل التنمية الشاملة للمناطق القبلية في جميع أنحاء البلاد لضمان رصد الأموال من أجل المناطق القبلية. وشُكِّلت وزارة منفصلة للشؤون القبلية في عام ١٩٩٩ بهدف زيادة تركيز الاهتمام على التنمية الاجتماعية الاقتصادية المتكاملة لأكثر قطاع المجتمع الهندي حرماناً، أي القبائل المجدولة، بكيفية منسقة ومخططة. وشُكِّلت هيئة تمويل التنمية القبلية على الصعيد الوطني من أجل التنمية الاقتصادية للقبائل المجدولة.

٣٥- وتشتمل الحقوق المعترف بها للقبائل المجدولة الساكنة في الغابات وساكني الغابات التقليديين الآخرين على المسؤولية والإذن المخولين من أجل الاستعمال المتواصل وصيانة التنوع الأحيائي، مما يعزِّز نظام صون الغابات ويضمن في آن معاً الرزق والأمن الغذائي للقبائل المجدولة الساكنة في الغابات وساكني الغابات التقليديين الآخرين.

٣٦- ولمعالجة عدم اليقين الطويل الأمد من حيث حقوق التملك والتصرف للقبائل المجدولة الساكنة في الغابات وساكني الغابات التقليديين الآخرين، ومنهم من أُجبِروا على الرحيل من سكناهم بسبب تدخلات إنمائية من الدولة، سنَّ البرلمان قانون عام ٢٠٠٦ المتعلق بالقبائل المجدولة وساكني الغابات التقليديين الآخرين (قانون الاعتراف بالحقوق الغابوية). ويعترف هذا القانون بالحقوق في أراضي الغابات وشغلها ويخوِّلها للقبائل المجدولة الساكنة في الغابات وساكني الغابات التقليديين الآخرين الذين ما فتئوا يقطنون تلك الغابات على مر الأجيال ولكنهم لم تسجل حقوقهم؛ ويسعى أيضاً إلى توفير إطار لتسجيل الحقوق الغابوية المخوّلة على هذا النحو وتحديد طبيعة البيِّنة المطلوبة لمثل هذا الاعتراف والتخويل فيما يتعلق بأراضي الغابات.

الالتزام بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان

٣٧- يعرِّف الفرع ٢(د) من قانون حماية حقوق الإنسان لعام ١٩٩٣، "حقوق الإنسان" باعتبارها حقوقاً متعلقة بحياة الفرد وحرياته ومساواته وكرامته يضمنها الدستور أو تكون مجسّدة في العهود الدولية وقابلة للتنفيذ من قِبل المحاكم في الهند. وهذا التعريف مطابق للمعايير الدولية ويوافق التفسير المقبول لحقوق الإنسان.

٣٨- وقد شاركت الهند بنشاط في صياغة واعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لعام ١٩٤٨. وساهم الدكتور هانسا ميهتا، وهو أخصائي اجتماعي من أتباع غاندي، قاد الوفد الهندي، مساهمة هامة في صياغة الإعلان، لا سيما بإبراز ضرورة التعبير عن المساواة بين الجنسين. وإن الهند من موقِّعي العهود الستة الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان وهي ملتزمة تمام الالتزام بالحقوق المعلَن عنها في الإعلان العالمي. وقد وقّعت وصدّقت على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، ومن بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل. وفي عام ٢٠٠٥، صدّقت على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل وصدّقت، في الآونة الأخيرة، على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما أنها وقّعت على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والاتفاقية بشأن حالات الاختفاء القسري، معربة عن نيتها في احترام أحكام هاتين المعاهدتين وهي بصدد اتخاذ الخطوات في سبيل التصديق عليهما.

٣٩- ولعبت الهند دوراً نشطاً في مضمار آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. فقد كانت من النذر القليل من البلدان المختارة التي كانت أعضاء في لجنة حقوق الإنسان سابقاً طيلة ٦٠ عاماً من وجودها. وتظل الهند ملتزمة بجعل مجلس حقوق الإنسان جهازاً قوياً وفعالاً وناجعاً قادراً على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وفي هذا الصدد، تعاونّا مع آليات مجلس حقوق الإنسان ونحن أيضاً ندعم المفوضية السامية في جهودها من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان بما في ذلك من خلال مساهمات مالية سنوية.

٤٠- وإن الهند تعهدت والتزمت طوعياً عدة مرات، وهي تترشح لمجلس حقوق الإنسان لولاية مدتها ٣ سنوات في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بأمور منها الحفاظ على استقلال واستقلالية الأجهزة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان وكذا صلاحياتها الحقيقية للتحري، وإنشاء لجنة وطنية لحماية حقوق الطفل، والعمل في سبيل تعزيز وحماية حقوق الإنسان على صعيد العالم، على أساس مبادئ التعاون والحوار الحقيقي، وتأييد اعتماد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتم الوفاء بمعظم تلك التعهدات والالتزامات الطوعية من جانب الهند ويجري تنفيذ الباقي بجدية.

الحق في الحياة والحرية

٤١- إن الحق في الحياة والحرية هو أولى جميع حقوق الإنسان الأساسية. ويشكل هذا الحق الأساسي ركيزة فقه حقوق الإنسان. كما أن الدستور يهب لكل فرد الحق الأساسي في الحياة وفي الحرية الشخصية، المعبَّر عنه من خلال المادة ٢١ في إطار الجزء الثالث. وقد قامت المحكمة العليا، سعياً منها إلى تنفيذ الحريات المدنية المبيّنة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بتفسير الحياة والحرية تفسيراً متحرّراً وأدرجت مستودعاً للحقوق في نطاق المادة ٢١. وكما ذُكر سابقاً، فإن المحكمة العليا فسرَّت الحق في الحياة على أنه

يدل على الحق في حياة كريمة، ويشمل ذلك الحقوق في الصحة والتعليم والبيئة النظيفة والمحاكمة السريعة والحرمة وهلم جرا.

الحق في التنمية

٤٢- قال رئيس الوزراء الدكتور مانموهان سينغ، في كلمة ألقاها في الدورة المشتركة التي عقدها كونغرس الولايات المتحدة يوم ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، إن *"الديمقراطية جزء من مسعانا الوطني. والتنمية هي الجزء الآخر. ولن يحظى الانفتاح بالدعم الجماهيري إن لم يكن المجتمع المنفتح مجتمعاً مزدهراً. وإن هذا يصح بوجه خاص في البلدان النامية حيث عدد كبير من الناس تحذوهم آمال مادية مشروعة لا بد من تحقيقها. لذا، يتوجب علينا تحويل اقتصاد الهند ورفع مستوى معيشة شعبنا بأسره والقضاء في غضون ذلك على الفقر.*

وإن تطلعات الهند في هذا الشأن لا تختلف عن تطلعات بلدان نامية أخرى. لكننا ننفرد من ناحية. لا يوجد بلد آخر قوامه بليون نسمة، له تنوعنا الثقافي واللساني والديني الهائل، حاول تحديث مجتمعه وتحويل اقتصاده داخل إطار ديمقراطية فاعلة. أن نفعل هذا على مستوياتنا المتواضعة من الدخل الفردي، ذلكم هو التحدي العظيم".

٤٣- وقد سجلت الهند نمواً نسبته حوالي ٩ في المائة في الأعوام العديدة الماضية. وللهند الآن أعلى ناتج محلي إجمالي في العالم من حيث القدرة الشرائية. وهناك قطاع خاص واثق ومنافس، ينعم بطاقة ملحوظة في مجال المقاولة. وإن الهيكل الأساسي للقانون والمحاسبة التجارية مبعث على الأعمال التجارية العصرية وهناك دينامية في مجالات كثيرة من التكنولوجيا المتقدمة.

٤٤- وهذه نتيجة عقود من المجهود المتواصل الرامي إلى بناء المؤسسات التي توفر مرتكزات التنمية الاقتصادية. وإن دينامية الأعوام الأخيرة تأتي أيضاً نتيجة للإصلاحات الاقتصادية. وقد حررت تغيرات السياسة الاقتصادية المؤسسة الهندية من الرقابة الحكومية وجعلت الاقتصاد أكثر انفتاحاً أمام التدفقات العالمية للتجارة ورأس المال والتكنولوجيا.

الحق في الحصول على المعلومات

٤٥- لزيادة الشفافية في سير أعمال الحكومة على جميع المستويات والمساءلة في الحياة العامة، أتت الحكومة بتشريع تاريخي، هو قانون الحق في الحصول على المعلومات لعام ٢٠٠٥. وإن هذا القانون واسع المجال، إذ يشمل الحكومة المركزية وحكومات الولايات ومؤسسات الباتشاياتي راج، أي الأجهزة المحلية، وكذا متلقي المنح الحكومية. وقد أتاح للمواطنين الحصول على المعلومات مع حد أدنى من الاستثناءات. وحتى الوكالات الأمنية تخضع الآن للكشف في حالات ادعاء الرشوة أو انتهاك حقوق الإنسان. كما أنه ألزم الوكالات الحكومية بإفشاء المعلومات بمبادرة منها، مما يحد من تكلفة الحصول عليها. وهناك آلية استئناف مستقلة في شكل مفوضين إعلاميين مركزين وولائيين، ومعها إلزامات بالكشف واسعة النطاق وعقوبات صارمة، قد آزرت ذلك الحق وجعل منه أداة ناجعة للحَوْكمة الرشيدة.

الحقوق المدنية والسياسية

٤٦- في نفس الكلمة الملقاة أمام كونغرس الولايات المتحدة في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، قال رئيس الوزراء الدكتور مانموهان سنغ "*إن المحك الحقيقي للديمقراطية ليس في ما يقال في الدستور، وإنما في الكيفية التي يسري بها على أرض الواقع. ويمكن لجميع الهنود أن يفخروا بما أنجزناه في هذا المضمار وإن تجاربنا تتجاوز ملاءمتها حدودنا. إن الانتخابات الحرة والنزيهة هي عماد الديمقراطية. وما انفكّت الحكومات في الهند، طيلة العقود الستة الماضية، على كل من الصعيد الوطني وصعيد الولايات، تسأل الشعب بانتظام تفويضه عن طريق الانتخابات.*

وتجري انتخاباتنا تحت إشراف لجنة انتخابات مستقلة قانونية، قد حظيت بالاحترام، في كل من الوطن والخارج، لنزاهتها وشفافيتها. وما فتئ الجهاز القضائي المستقل يعمل كمدافع غيور عن دستورنا وضامن موثوق عن سيادة القانون. والصحافة مؤسسة رئيسية في أية ديمقراطية ووسائطنا للإعلام لها سمعة هي أهلٌ لها لأنها حرة مقدامة. وتشارك أقلياتنا، التي لدينا الكثير منها، مشاركة نشطة في كافة مسالك الحياة الوطنية، السياسية منها والتجارية والثقافية. كما أن المنظمات المجتمعية المدنية ناجحة وهي متيقظة لحماية حقوق الإنسان. وإنها متنبهة أيضاً للمخاطر المحدقة بالبيئة. وقد ظل جيشنا قوة مهنية خاضعة على الدوام للرقابة المدنية.

وفي الآونة الأخيرة، عُدِّل الدستور لضمان انتخابات يجيزها الدستور للمجالس القروية والبلدية. وقد أسفرت هذه العملية عن ما لا يقل عن ثلاثة ملايين ممثل منتخب في البلد، مع تخصيص مليون منصب للمرأة. وقرَّب ذلك الديمقراطية من الشعب ومكّن أيضاً المرأة وعزز التوازن بين الجنسين".

٤٧- إن نقص الموارد المناسبة وعدم كفاية القدرة الوطنية في البلدان النامية يعطل مقدرة الدولة على ضمان تمتع شعوبها بثمار الحقوق المدنية والسياسية. وفي الهند، فإن الديمقراطية والقيم والمبادئ المصاحبة لها محاربة الفقر وتيسر تنمية البلد وتعد الإطار الوحيد الدائم والمستدام الذي يمكن فيه ضمان رفاهية الشعب.

٤٨- ومع الضمانات التي تمنحها مؤسسات المجتمع الديمقراطي، بما في ذلك جهاز قضائي مستقل وصحافة حرة ومجتمع يقظ وكله حيوية لا يهاب مساءلة الحكومة عن أعمالها ويسلّط الأضواء على ما يتبيّن من فشلها، فإن احتمال سكوت الديمقراطيات عن خروقات حقوق الإنسان أقل بكثير مما هو الشأن بالنسبة للمجتمعات المنغلقة والمتسلطة والخالية من نظام للضوابط والموازين.

٤٩- وقد ظهر الإرهاب بمعونة وتحريض من الخارج باعتباره تحدياً خطيراً للهند. فالإرهابيون هم أكبر المنتهكين لأبسط حقوق الإنسان الأساسية، ألا وهو الحق في الحياة. وإن الحريات والفضاءات التي تضمنها الديمقراطيات بالذات هي التي تجعلها على نحو محزن الأشد عرضة للإساءة والتعدي. والإرهاب، باعتباره أداة سياسية، يتحدى أهم قيم الديمقراطية الأساسية وأغلاها إذ يرغم على التقليل من الانفتاح والتسامح والحقوق والحرية وينكر القيم الأساسية للمجتمع الديمقراطي. ولا بد من النظر إلى العمل الإرهابي على أنه خطر رئيسي يتهدد الديمقراطية وكذا التنمية، لا سبب ولا دين ولا أيديولوجية ولا كفاح مزعوم يبرر الإرهاب.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٥٠- إن الحكومة ملتزمة بإتاحة بيئة صالحة للنمو الجامع والمعجّل والرقي الاجتماعي داخل إطار ديمقراطية علمانية ومتحررة. وبالمزج بين مَنْح الاستحقاقات وضمان التمكين ومضاعفة الاستثمار العام، سعت الحكومة إلى جعل عملية النمو أشمل. ويستهدف من كافة المبادرات الرئيسية التي تتخذها الحكومة، في مجال التنمية الزراعية والريفية وفي الصناعة والتنمية الحضرية وفي الهياكل الأساسية والخدمات وفي التعليم والرعاية الصحية وفي كل منحى آخر من مناحي الحياة، إلى تشجيع "النمو الجامع". فالنمو الجامع يعني أيضاً تمكين المحرومين. وقد سعت الحكومة إلى تحقيق ذلك من خلال شتى التدخلات التشريعية لتمكين المرأة والقبائل والطوائف الطبقية والأقليات وسائر الطبقات المتخلفة.

٥١- وتعتقد الحكومة أن الهند الريفية ينبغي أن ينظر إليها كمحرك للنمو وهي مصممة على توجيه الاستثمار العام في مجال الهياكل السياسية الريفية بحيث يطلق العنان لقدرته على النمو. ولترقية الهياكل الأساسية الريفية، رسمت الحكومة خطة *بهارات نيرمان*، وهي خطة عمل لأربع سنوات محدودة الزمن من أجل تحقيق أهداف محددة في ست مجالات مختارة، هي الري وإمدادات المياه الريفية والسكن الريفي والطرق الريفية والاتصال الهاتفي الريفي والكهربة الريفية.

٥٢- وثمة مبادرة رائدة لتوفير الضمان القانوني للعمل ولتبديل "جغرافية الفقر"، ألا وهي القانون الوطني لضمان العمل في الريف لعام ٢٠٠٥، الذي يعترف بالحق في العمل كحق قانوني أساسي. ويتوخى القانون ضمان أسباب العيش للناس في المناطق الريفية بكفالة ١٠٠ يوم من العمل في السنة المالية للأسرة الواحدة. وينص على أن فرصة العمل تعطى في ظرف ١٥ يوم من وقت طلب العمل، وإلا دفعت تعويضات نقدية يومية عن البطالة. وينص أيضاً على توفير شبكة للضمان الاجتماعي من أجل العائلات المستضعفة، ويتيح فرصة الجمع بين النمو والإنصاف. ولم يسبق أن تم التكفل بشبكة ضمان اجتماعي لها هذا البعد في أي مكان من العالم. وقد شُرع في هذا البرنامج في ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦. واستفاد ما يربو على ١٤ مليون أسرة في نطاق خطة ضمان العمالة الريفية في ١٣٠ مقاطعة. وخُصص ثلث فرص العمل للمرأة، التي تمثل حالياً ٤٠ في المائة من المستفيدين. ويجري توسيع هذه الخطة كي تشمل البلد بأكمله ابتداء من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٥٣- وحتى قبل انضمام الهند إلى العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فقد اعتُرف بأهمية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دستورنا الذي يتضمن قسماً منفصلاً عن المبادئ الموجهة لسياسة الدولة. وتدعو هذه المبادئ، على مستواها الأوسع، الدولة إلى أن تسعى جاهدة لتعزيز رفاهية الشعب بأن تضمن وتحمي، بما أمكنها من فعالية، نظاماً اجتماعياً تطال فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كافة مقوِّمات الحياة العامة. وقد قضت المحكمة العليا، على مر الأعوام، في سلسلة من الأحكام البارزة، بأن "تتخلل" المبادئ الموجِّهة حقوق الإنسان، بما أن المجموعتين من الحقوق متكاملتان. وقضت المحكمة العليا أيضاً بأن يكون الحق في الحياة، المكرس في الدستور، مشتملاً على الحق في الحياة بالكرامة الإنسانية مع كل ما يلازمها، ومن ذلك ضروريات الحياة، مثل التغذية الكافية والملبس والمأوى والتعليم الأساسي. وإن القانون السادس والثمانين المعدل للدستور، الذي يجعل من التعليم المجاني والإجباري للأطفال المتراوحة أعمارهم من ٦ إلى ١٤ سنة حقاً أساسياً، خطوة تاريخية نحو إعمال حق الجميع في التعليم في الهند.

٥٤- وإن التمتع بالحق في الصحة متأصل في كرامة وفضل الإنسان. ولا غرو أن الحق في الحياة قد توسع نطاقه، في السياق الهندي، عن طريق التأويل القضائي المتحرر، ليشمل الحق في الصحة ويجعل من هذه الأخيرة حقاً أساسياً مضموناً. وقد أنشئت البعثة الوطنية للصحة الريفية، في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، لتوفير خدمات صحية جيدة سهلة المنال وميسورة وخاضعة للمساءلة لصالح أفقر الأسر في أبعد المناطق الريفية. وتنصبّ البعثة، في جوهرها، على إنشاء نظام لتقديم الخدمات الصحية يعمل بالكامل وملك للمجتمع المحلي ولا مركزي تتلاقى فيه القطاعات على جميع المستويات، وذلك ضماناً للعمل المتزامن المتعلق بتشكيلة واسعة من مقومات الصحة مثل الماء والمرافق الصحية والتعليم والتغذية والمساواة الاجتماعية بين الجنسين. ويعد البرنامج التحصيني من التدخلات الرئيسية في إطار البعثة من أجل حماية الأطفال من الظروف المهددة للحياة والتي يمكن اتقاؤها. وثمة ممارسة رئيسية يجري اتباعها قصد التصدي للتحديات التي تواجهها صحة سكان الحضر، مع التركيز على صحة الفقراء منهم الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة، عن طريق البدء في البعثة الوطنية للصحة الحضرية. أما خطة التأمين الصحي للعمال في القطاع غير المنظم، فيزمع تنفيذها ابتداء من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

حقوق المرأة

٥٥- صدّقت الهند على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٣. غير أن التزامنا الوطني بحقوق المرأة يرجع عهده إلى زمن اعتماد الهند المستقلة لدستورها المتبنّى في عام ١٩٥٠. ولقد كان الدستور فتحاً مبيناً، ليس فقط بمعايير البلدان المستقلة حديثاً، وإنما أيضاً بمعايير الكثير من البلدان المتقدمة، في توكيده على النهوض بالمرأة وإزالة كافة أشكال التمييز ضدها. وكان ضمان الدستور حقوقاً متساوية وامتيازات للمرأة بمثابة الخطوة الأولى على درب تحويل مركز المرأة في الهند.

٥٦- ولقد استندنا في مقاربتنا لحقوق المرأة على الاعتقاد بأنه ما من مجتمع إلا ورقيّه مرهون بقدرته على حماية وتشجيع حقوق المرأة. ونتيجة للجهود المتضافرة ولإطار سياساتي شامل على مر العقود الخمسة الأخيرة، حدث تقدم مرموق في المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية بالنسبة للمرأة. وقد شملت حدوث ارتفاع كبير في العمر المتوقع عند الولادة وزيادة في متوسط العمر عند الزواج وهبوط في معدل وفيات الإناث. والأهم من ذلك أن معدل محو أمية الإناث ارتفع من زهاء ٣٠ في المائة في عام ١٩٨١ إلى ما يربو على ٥٤ في المائة في عام ٢٠٠١، وللمرة الأولى سجل العدد المطلق من النساء الأميات انخفاضاً في إحصاء عام ٢٠٠١. وقد أظهرت مؤشرات أخرى مثل النسبة الإجمالية لتَمَدْرس البنات على المستويين الابتدائي والمتوسط، وعدد النساء في التعليم العالي ومشاركة الإناث في العمل اتجاهاً إيجابياً ملحوظاً.

٥٧- وإن تمكين المرأة أمر حاسم بالنسبة للرقي الاجتماعي والاقتصادي لأي بلد. وقد صدر التعديلان الدستوريان الثالث والسبعون والرابع والسبعون في عام ١٩٩٣ ونصّا على تخصيص مقاعد للمرأة في المؤسسات الديمقراطية على الصعيدين القروي والمحلي، وأرسيا قاعدة متينة لمشاركة المرأة على مستويات صنع القرار. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت عدة برامج موضع التنفيذ بغية تمكين المرأة من خلال التعبئة والتنظيم والتوعية، بحيث تتعزز ثقة المرأة بنفسها داخل الأسرة والمجتمع ويُتاح حصولها على الموارد من شتى المصادر المتوفرة والجديدة. وتعمل اللجنة البرلمانية المشتركة المعنية بتمكين المرأة، زيادة على رصد تطبيق مبادئ المساواة بين الجنسين في كل التشريعات، على ضمان مراعاة التشريعات في الهند للاعتبارات الجنسانية.

٥٨- وقد أنشئت اللجنة الوطنية للمرأة بموجب قانون برلماني سن في عام ١٩٩٠ لصون حقوق واستحقاقات المرأة في البلد. وإن اللجنة الوطنية مسؤولة عن دراسة ورصد القوانين الدستورية وغيرها من القوانين المتعلقة بالمرأة واستعراض التشريعات السارية والتحقيق في الشكاوى المتصلة بحقوق المرأة. ولكي تزاول اللجنة مهامها، فقد أُنيطت بها سلطات المحكمة المدنية للحصول على البيِّنات وإصدار أوامر الإحضار. ويفترض أن يتولى رئاسة اللجنة الوطنية للمرأة عضواً من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من أجل ممارسة بعض وظائف حقوق الإنسان. ومنذ أن وجدت اللجنة، أنتجت أدلة لمحو الأمية القانونية تعلّم المرأة حقوقها الأساسية.

٥٩- وإن التعليم هو مفتاح تقدم المرأة. وبفعل انتشار ليبيرالية التعليم والقيم تحرّرت قوى تسعى إلى الإصلاح الاجتماعي وخُلق الوعي بالحاجة إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للهند. وتشكل رعاية الطفلة في مجالات الصحة والتربية والتعليم والجهد الاقتصادي مناط الاهتمام الرئيسي لسياسة الدولة.

٦٠- وما فتئت تبذل جهود شاملة لضمان المساواة بين الجنسين بإحداث زيادة ذات بال في تغطية برامج العمل الإيجابي وشنّ حملات من أجل مساواة المرأة في حقوق الملكية، وتيسير الحصول على القروض وفرص در الدخل وتوفير خدمات الدعم مثل مرافق الرعاية النهارية ودور الحضانة والمآوي للعاملات، الخ. وقد أُدرجت أحكام محددة من أجل المرأة المنتمية إلى قطاعات المجتمع المستضعفة في قانون منع الفظائع لعام ١٩٨٩ وقواعد منع الفظائع لعام ١٩٩٥. وطُلب من الولايات والأقاليم الاتحادية صياغة خطط محددة في إطار خطة العنصر الخاص لتطوير المرأة المنتمية إلى القطاعات المستضعفة في ميدان مرافق التعليم والسكن ومرافق إمدادات المياه وأيضاً حقوق ملكية الأصول.

٦١- واعتمدت حكومة الهند السياسة الوطنية لتمكين المرأة في عام ٢٠٠١ بغية الإرشاد في النهج المتبع لتمكين المرأة في الخطة العشرية للفترة الممتدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧. ورُصد مبلغ يفوق ٣ ملايين دولار أمريكي لتلك الفترة من أجل إدارة تنمية المرأة والطفل، وهو أكبر مبلغ مرصود لأية إدارة منفردة في حكومة الهند، لتنفيذ الخطة.

٦٢- وزيادة على دور الدولة والأحكام الدستورية السارية، فإن الجهاز القضائي قد قام بدور رئيسي في النهوض بالعدالة الجنسانية في الهند، بما في ذلك آلية المقاضاة المتعلقة بالمصلحة العامة المتأصلة بعمق في البلد. وقد نطقت المحكمة العليا في الهند بأحكام كانت نقطة تحول ومتصلة بأمور مثل ضرورة مساواة المرأة في حقوق الملكية وخاصة في حالات الإرث والتحرش الجنسي في مكان العمل. وبالإضافة إلى ذلك، ما فتئت فئات المجتمع المدني تلعب دوراً رئيسياً في التوعية بحقوق المرأة.

حقوق الطفل

٦٣- للهند أكبر عدد من الأطفال في العالم. وهذا ما يستصحب مسؤوليات ضخمة عن حماية حقوقهم ومنع استغلالهم بكافة أشكاله، وتنجر عنه أيضاً فرص لا حد لها من أجل خلق مستقبل أفضل لأجيال الشباب الهندي القادمة. وإن الهند، إذ انضمت إلى البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية، علاوة على انضمامها إلى اتفاقية حقوق الإنسان، فإنما فعلت ذلك اعترافاً منها بهذا.

٦٤- وإن التزام الهند بحقوق الطفل مكرس في دستورنا. وينص أحد المبادئ الموجهة لسياسة الدولة الواردة في الدستور على أن الدولة تضمن الفرص والتسهيلات للطفل لكي يترعرع بكيفية صحية وفي ظروف من الكرامة والحماية في الطفولة والشباب من الاستغلال ومن التخلي المعنوي والمادي، بالحرف الواحد. ولتوجيه المزيد من التركيز إلى القضايا المتعلقة بالأطفال، أنشئت وزارة مستقلة لتنمية المرأة والطفل. كما أن برنامج الحد الأدنى المشترك يتعهد بأن تحمي الحكومة حقوق الطفل وتبذل ما في وسعها للقضاء على عمل الطفل وتضمن المرافق للتَمَدْرس. وتمد الطفلة بالرعاية الخاصة.

٦٥- وللهند أشمل النظم القانونية لحماية الطفل. فمن بين القوانين العديدة المعمول بها، قانون رعاية قضاء الأحداث وحماية الطفل لعام ٢٠٠٠، الذي يرمي إلى توفير ما يلائم من الحماية والرعاية والمعاملة لتلبية الاحتياجات الإنمائية للطفل، وانتهاج نهج مراع للأطفال في تصريف الأمور والفصل فيها بما يخدم المصلحة الفضلى للطفل ومن أجل إعادة إدماج الأطفال من خلال مؤسسات مختلفة منشأة بموجب القانون المذكور. وينص هذا القانون على عدة ضمانات للأحداث المتنازعين مع القانون وللأطفال المحتاجين إلى الرعاية والحماية.

٦٦- وللقضاء على عمل الطفل، يجري اتباع استراتيجية متعددة العناصر تستلزم الإنفاذ الصارم للقانون مع بذل الجهود في آن معاً من أجل إعادة تأهيل الأطفال العاملين وعائلاتهم بإقامة روابط مع برامج الحكومة لاستئصال الفقر ودر الدخل. وقد شرعت الحكومة في الخطة الوطنية لتشغيل الطفل في عام ١٩٨٨ قصد إعادة تأهيل الأطفال العاملين في ١٣ مقاطعة من البلد متوطِّن فيها عمل الطفل، ووُسّع نطاقها لتشمل ٢٥٠ مقاطعة في البلد. ونظراً لضخامة وطبيعة المشكلة، فإن الحكومة تتبع نهجاً متسلسلاً يقضي بأن تبدأ التغطية بالأطفال المزاولين لمهن خطرة والانتقال من بعد ذلك إلى المهن غير الخطرة. وبمقتضى الخطة المذكورة، يسحب الأطفال من الشغل ويضعون في مدارس خاصة بها مرافق لسد النقص في التعليم والتدريب المهني ووجبات للغذاء ورواتب، وما إلى ذلك. وقد اتخذ حوالي ٠,٥ مليون طفل طريقهم بالفعل إلى التعليم النظامي في نطاق الخطة.

٦٧- ولتحسين ظروف الأطفال العاملين، قررت الحكومة تحريم استخدام الأطفال ابتداءً من ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ كخدم في المنازل أو خدم في المآكل المحاذية للطرق والمطاعم والفنادق والموتيلات وقاعات الشاي والمنتجعات والحمامات المعدنية وغير ذلك من المراكز الترفيهية. وهناك مشروع هام آخر لإعادة تأهيل عمل الطفل، ألا وهو مشروع *هندوس*، الذي اشتركت في إطلاقه في عام ٢٠٠٣ وزارة الشغل والعمل في حكومة الهند، ووزارة العمل في الولايات المتحدة الأمريكية. ويجري تطبيقه في ٢١ مقاطعة من ٥ ولايات، هي ولايات دلهي ومادهيا براديش ومهاراشترا وتاميل نادو وأوتار براديش.

٦٨- وتضع الخطة الوطنية للعمل من أجل الطفل لعام ٢٠٠٥، الشاملة والكلية، أهدافاً محددة الزمن للإنجاز من حيث التقليل من وفيات الأطفال والرضّع وتفشي فيروس نقص المناعة البشرية عند الأطفال، ووصول الجميع إلى الماء الشروب والمرافق الصحية الأساسية والقضاء على زواج الأطفال. وكذا التعوّق بسبب شلل الأطفال. وقد عدل قانون (تنظيم ومنع إساءة استخدام) تقنيات التشخيص قبل الولادة لعام ١٩٩٤ لكي ينص على حظر اختيار الجنس، قبل وبعد الإخصاب، وعلى زيادة الصرامة في التنفيذ. وقد طرح للمناقشة قانون لتعديل قانون منع زواج الأطفال. ويشمل ذلك القانون حكماً قانونياً يعلن بموجبه زواج الطفل بأنه لاغٍ وباطل بخيار الطفل الذي يكون قد عقد مثل هذا الزواج.

٦٩- وقد شكلت بموجب قانون لجان حماية حقوق الطفل لعام ٢٠٠٥ اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل، وتسعى هذه الآلية القانونية إلى مراقبة واستعراض تنفيذ السياسة الوطنية من أجل الطفل وتوصي بالانتصاف في حالات انتهاك حقوق الطفل.

٧٠- وعلاوة على ذلك، فقد تم اعتماد ميثاق وطني للطفل مؤخراً وهو إعلان للنوايا يجسد جدول أعمال الحكومة لصالح الطفل. ويؤكد الميثاق الوطني التزام الهند بحقوق الطفل في البقاء والصحة والتغذية ومستوى المعيشة واللهو والترفيه والطفولة المبكرة والتعليم وحماية الطفلة والمساواة، والحياة والحرية، والاسم والجنسية وحرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي والحق في الأسرة والحق في الحماية من الاستغلال الاقتصادي. كما تحدد الوثيقة الالتزامات لصالح الطفل في الظروف العصيبة والطفل ذي الإعاقة والطفل المنتمي إلى طوائف مهمَّشة ومحرومة والطفل الضحية.

حقوق كبار السن

٧١- إن شيخوخة السكان ظاهرة عالمية، والهند، بسكانها الشباب نسبياً، متهيئة مع ذلك لكي تصبح موطناً لأكبر عدد من كبار السن في العالم. وتدل الدراسات والتوقعات على أن البالغين أكثر من ٦٠ سنة في الهند سيزداد عددهم ليصل إلى ١٠٠ مليون في عام ٢٠١٣ وإلى ١٩٨ مليوناً في عام ٢٠٣٠. وقد أُعلن عن السياسة الوطنية للمسنين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، المتوخى منها بالدرجة الأولى تشجيع الأفراد على التحوط لشيخوختهم وكذلك شيخوخة أزواجهم، وتشجيع العائلات على الاعتناء بأفراد عائلاتهم المسنين. وتوفير الرعاية والحماية للمسنين المستضعفين، وتوفير الرعاية الصحية للمسنّين؛ وتوعية المسنين فيما يخصهم بأن يتطوروا ليصبحوا مواطنين كاملي الاستقلال.

٧٢- وشكلت الحكومة المجلس الوطني للمسنين لإسداء المشورة للحكومة وإعانتها بشأن السياسات والبرامج الخاصة بالمسنين وأيضاً موافاة الحكومة بتعقيبات عن تنفيذ السياسة الوطنية الخاصة بالمسنين وكذلك عن مبادرات برنامجية محددة لصالح المسنين.

٧٣- وقد بدأ العمل، في عام ١٩٩٥، الخطة الوطنية لمعاشات المسنين التقاعدية كرد على ما يواجه المسنون من حرمان وعدم الأمان. ووسعت الخطة لتشمل كافة المواطنين الذين يناهز عمرهم ٦٥ سنة والذين يعيشون تحت خط الفقر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ باعتبارها خطة أنديرا غاندي لمعاشات الشيخوخة. وهذه الخطة برنامج للأمن الاجتماعي مبني على الطلب وليس مقيّداً باعتبارات الميزانية.

٧٤- وترمي خطة البرنامج المتكامل للمسنين إلى تمكين المسنين وتحسين نوعية حياتهم. وبموجب هذه الخطة، تقدم مساعدة مالية، تصل إلى ٩٠ في المائة من تكلفة المشروع، إلى المنظمات غير الحكومية من أجل إقامة وصيانة دور للمسنين. ومراكز رعاية نهارية ووحدات رعاية طبية متنقلة وتوفير خدمات غير مؤسسية لكبار السن.

٧٥- والهند من موقِّعي خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢. وقد سنت الحكومة قانون إعالة ورعاية الوالدين والمواطنين كبار السن لعام ٢٠٠٧ من أجل أحكامٍ تكون أكثر فعالية بما في ذلك تكوين محاكم لإعالة ورعاية الوالدين والمواطنين المسنين.

حق الأشخاص ذوي الإعاقة

٧٦- سن قانون الأشخاص ذوي الإعاقة (تكافؤ الفرص وحماية الحقوق والمشاركة الكاملة) لعام ١٩٩٥ قبل أن تعتمد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بكثير. وهو تشريع قائم على الحقوق ويتضمن تشكيلة من التدابير اللازمة للوقاية من الإعاقة وللكشف المبكر عنها والتعليم والتشغيل وعدم التمييز. وقد صدّقت الحكومة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٧- ووافقت الحكومة، مؤخّراً، على السياسة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة وعلى خطة لتوفير ١٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل في كل سنة لذوي الإعاقة. وأنشأت الحكومة، فوق ذلك، فريقاً من الوزراء مكلفٍ بالتوعية ورصد جميع الأنشطة التي تضطلع بها الحكومة المركزية لتشجيع تكافؤ الفرص بالنسبة لذوي المقدرة المختلفة. وهناك أيضاً إطار قانوني متين لتمكين ذوي الإعاقة.

- - - - -